**الجمهــــــوريـــة الجــزائـــرية الديمقراطيــة الشعبيـــة**

**وزارة التعليـــــم العـــــالــي و البحــــــث العلمـــــــي**

**جامعة وهران 2 محمد بن أحمد**

**كلية الحقوق والعلوم السياسية**

**محاضرات في**

**مقياس قانون البيئة و التنمية المستدامة**

**لطلبة السنة الثالثة (ل.م.د) قانون عام**

**من إعداد:**

**الأستاذ: معطى الله مصطفى**

**البريد الإلكتروني: matallah.mustapha@yahoo.fr**

**الموســـــم الجامـــــعي**

**2021/2022**

**مقدمة**

مما لا شك فيه أن الثورة الصناعية التي شاهدتها أوروبا خلال القرن 19 كانت لها تأثير على المجال البيئي، إذ أصبحت هذه الدول تمنح الأولوية في سياستها الصناعية للتنمية الاقتصادية على حساب البيئة، مما اثر سلبا على صحة الإنسان من خلال التلوث البيئي و كذلك تأثير على الطبيعة من خلال استنزاف مواردها الطبيعية و خاصة منها الطاقات غير المتجددة مما ينعكس سلبا على مستقبل الأجيال المستقبلية.

و عليه فإن موضوع حماية البيئة خلال القرن 20 أصبح محل النقاشات على المستوى العالمي و الوطني، كون أن التطورات التكنولوجية و زيادة التصنيع و تسابق جميع الدول نحو تحقيق التنمية الاقتصادية دون الأخذ بما سوف يسفر عنه هذا التطور من آثار سلبية على كوكب الأرض، تعددت المشاكل البيئية مما نتج عنها تهديدات حقيقية للإنسان و الحيوان و النبات، هذا الأمر الذي جعل المجتمع الدولي يبدي قلقه مفكرا حول إعادة النظر في إدراج البعد البيئي على حساب التطور الاقتصادي و ذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة عن طريق مراعاة رفاهية الشعوب الحالية و المستقبلية، لهذا الأمر انعقدت عدة مؤتمرات دولية ومن أهمها:

* **مؤتمر ستوكهولم** المنعقد بالسويد عام 1972 الصادر عن هيئة الأمم المتحدة الذي يعتبر بمثابة الانطلاقة الفعلية لعولمة الفكر البيئي و بداية الأخذ بعين الاعتبار لدى جميع الدول بضرورة حماية البيئة، وكان هذه المؤتمر جاء تحت عنوان: البيئة البشرية ، ومن أهم المبادئ التي تمخضت عنه هو ضرورة حق الإنسان العيش في بيئة سليمة .
* **مؤتمر ريو** المنعقد بالبرازيل سنة 1992 ، ويعرف بقمة الأرض، تحت شعار: البيئة والتنمية و الذي تمخضت عنه مبادئ أساسية أهمها ضرورة سن تشريعات بيئية على المستوى الوطني تحمي فيه الدول الغابات و المياه و التنوع البيولوجي و الوقاية من النفايات الخطيرة.
* **ندوة جوهانسبرغ**، المنعقدة بجنوب إفريقية في سنة 2002، و المعروفة بمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة و الذي تمخض عنه مبدأ أساسي و هو ضمان التنمية المستدامة المتمثلة في حماية البيئة لمصالح الأجيال الحضارة لضمانها للأجيال المستقبلية.
* **قمة ريو +20** المنعقد بالبرازيل سنة 2012 تحت شعار التنمية المستدامة ومن أهم المبادئ التي صدرت عنه هو ضرورة المحافظة على الموارد البيئية و محاربة الفقر.
* **مؤتمر غلاسكو** المنعقد باسكتلندا في فترة بين 31 أكتوبر و 12 نوفمبر لسنة 2021 تحت شعار قمة تغير المناخ 26 ومن بين أهم المبادئ التي تمخضت عنه هو ضرورة التعاون الدولي بخصوص انقاد كوكب الأرض من اشد الآثار الكارثية لتغير المناخ.

على اثر هذه المؤتمرات العالمية التي نادت بحماية البيئة و التنمية المستدامة عملت جميع السلطات العامة في معظم دول العالم على وضع تشريعات و قوانين تضبط من خلالها مظاهر و سلوكيات اللازمة لحماية و تحسين البيئة.

أما بالنسبة للجزائر موقفها اتجاها حماية البيئة كان متضارب خلال بداية الاستقلال إذ لم تعطي اهتمامها واضحا لحماية البيئة كونها لم تشارك في **مؤتمر ستوكهولم** المنعقد بالسويد عام 1972، وحجتها في ذلك أن قضية حماية البيئة ما هي إلا خدعة أحدتها الدول الرأسمالية من أجل عرقلة اقتصاد الدول النامية، غير أن موقفها هذا تراجعت عنه من خلال تأثرها **بمؤتمر ستوكهولم** إذ قامت بإنشاء اللجنة الوطنية للبيئة سنة 1974 ثم يليها بعد ذلك إصدارها لأول قانون رقم 83-03 المتعلق بحماية البيئة سنة 1983 الذي يعتبر محطة بارزة لموفق الجزائر لاهتمامه بالقضايا البيئية، هذا ما أدى به المشاركة في **مؤتمر ريو** المنعقد بالبرازيل سنة 1992، و **ندوة جوهانسبرغ**، المنعقدة بجنوب إفريقية في سنة 2002 الذي تمخض عنه إصدار قانون بيئة ثاني تحت رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الذي يعتبر القانون الساري المفعول حاليا، كما لا ننسى مشاركة الجزائر في **قمة ريو +20** المنعقد بالبرازيل سنة 2012، و كذالك **مؤتمر غلاسكو** المنعقد باسكتلندا سنة 2021.

تعتبر الجزائر من بين الدول التي اهتمت بشكل كبير بموضوع قانون البيئة و التنمية المستدامة و خير دليل على ذلك جعلت من هذا الموضوع حق دستوري تطرقت له من خلال المادة 64 من دستور 2020 أين اعتبرته حق من الحقوق الأساسية لمواطنين، على هذا الأساس فإن قانون البيئة و التنمية المستدامة يعتبر مقياس مهم بالنسبة لطلبة السنة الثالثة حقوق قانون العام و ذلك كونه أحد المقاييس الحديثة في المجال القانوني يواكب العولمة الاقتصادية و يتطور كلما تطور المجال العلمي و التكنولوجي، لهذا سوف نتناول هذا المقياس من خلال التطرق إلى كل الجوانب القانونية المتعلقة بالبيئة و التنمية المستدامة على الصعيدين الدولي و الوطني.

و عليه سوف نتناول هذا المقياس من خلال المحاور التالية :

1. مفهوم البيئة و التنمية المستدامة
2. أنواع قوانين البيئية
3. الإطار القانوني للبيئة في التشريع الجزائري
4. المفهوم القانوني للتلوث